

ردود فعل الشركات المساهمة السعودية تجاه جائحة كورونا: قراءة في نتائج النصف

الأول 2020 لقطاع النفط والبتروكيماويات

Reactions of Saudi joint stock companies to the Corona pandemic

A reading of the results for the first half of 2020 for the oil and petrochemical sector

هند عبدالله الرقيب^{*1}

¹ قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

تاريخ التسليم: 2020/10/15، تاريخ المراجعة: 2020/12/04، تاريخ القبول: 2021/02/21

Abstract

The study aimed to provide a quick analytical reading on the financial statements of Saudi companies in the oil and petrochemical sector during the fiscal year 2020 affected by Corona pandemic. The study concluded that the pandemic had no effect on imposing continuity at the present time and it is considered early to predict whether the pandemic will hit some companies, thus affecting their continuity. The study confirmed that COVID-19 pandemic had a clear impact on the profitability of companies by comparing the first and second quarters of 2020 on the one hand, and comparing the same indicators with the year of 2019 on the other hand. Also, the pandemic caused a need for reassessment of assets and liabilities to ensure the accuracy of the value recorded in the quarterly financial statements, and some companies admitted impairment of some non-financial assets as a result of the outbreak of the epidemic. Procedures that are taken by companies in response to the effects of the pandemic were limited to increasing the provision for Expected Credit Losses (ECL) in anticipation of possible default by clients in the future.

Key Words: Coronavirus Pandemic, COVID Financial Statements, 2020.

الملخص

دفت الدراسة الى تقديم قراءة تحليلية سريعة في القوائم المالية للشركات السعودية في قطاع النفط والبتروكيماويات خلال السنة المالية 2020 المتأثرة بجائحة كورونا. وخلصت الدراسة الى ان الجائحة لم يكن لها تأثير على فرض الاستمرارية في الوقت الحالي ويعتبر مبكراً التنبؤ عما اذا ضربت الجائحة بعض الشركات مؤثرة بذلك على استمراريته. وأكدت الدراسة ان جائحة COVID-19 كان لها تأثير سلبي واضح على ربحية الشركات وذلك بمقارنة الربعين الأول والثاني من عام 2020 من ناحية، ومقارنة نفس المؤشرات بالعام 2019 من ناحية أخرى. كما ان الجائحة تسببت في إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات للتأكد من صحة القيمة المسجلة في القوائم المالية الربعية، واعترفت بعض الشركات بخسارة انخفاض قيمة بعض الموجودات الغير مالية كنتيجة لتفشي الوباء. اما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة كرد فعل لآثار الجائحة فقد اقتصر على زيادة مخصص خسائر الائتمان تحسباً لاي تعثر في السداد من قبل العملاء مستقبلاً. وختاماً تعتبر الدراسة مبكرة جداً من حيث رصد الآثار المترتبة على القوائم المالية من تفشي الوباء. ويتوقع ان تزداد الآثار وضوحاً مع نهاية العام الحالي 2020.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، COVID-19، القوائم المالية، 2020.

*المؤلف المراسل : هند عبدالله الرقيب الإيميل : h.alreqib@tu.edu.sa

المقدمة :

تسببت آثار تفشي فيروس كورونا المسبب لمرض COVID-19 في تدهور كبير في الظروف الاقتصادية لبعض الشركات وزيادة في عدم اليقين الاقتصادي بالنسبة لشركات أخرى وذلك منذ مطلع العام الحالي 2020 وإعلان منظمة الصحة العالمية بأن فيروس كورونا هو جائحة عالمية. الأمر الذي حتم على إدارات الشركات تقييم ما إذا كانت هذه الأحداث أو الظروف قد تشكل في قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة، أو في الحالات الشديدة، ما إذا كان فرض الاستمرارية لا يزال مناسباً كأساس لإعداد القوائم المالية للشركة. لذا دعت الحاجة إلى النظر في الآثار المحتملة لتقييم الاستمرارية كمبدأ أساسي من المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية. كما أن التأثير المحتمل لانتشار الجائحة يعتمد على القطاع الذي تعمل به الشركة، فهناك شركات تعتبر ضمن القطاعات شديدة التعرض للمخاطر نتيجة انتشار الجائحة مثل التعرض لانخفاض الطلب، وانخفاض المبيعات وضغوط تحقيق الأرباح وإعادة تقييم الأصول ومدى توافر السيولة النقدية اللازمة لسداد الالتزامات في وقتها. لذا قد يزداد التأثير على قطاعات مثل السفر والسياحة والضيافة والترفيه والرياضة وتجارة التجزئة وصناعة النفط مع مرور الوقت، خصوصاً إذا ما قرر المستهلكون تأجيل مشترياتهم لحين تراجع مرحلة عدم اليقين بشأن ما يمكن أن تخلفه الجائحة على المستهلك وعلى الشركات المنتجة أو المقدمة للخدمات على حد سواء. وقد تشير نتائج النصف الأول للعام 2020 إلى بعض تداعيات الجائحة من خلال ما يتم عرضه في القوائم المالية للشركات إلا أن التأثير لن يكون واضحاً وديقاً إلا بنهاية العام الحالي. ومع ذلك من المجدي استعراض نتائج النصف الأول لأحد أهم القطاعات التي قد تتأثر سلباً أو إيجاباً بسبب الجائحة؛ قطاع النفط والبتر وكيمويات.

1. مشكلة الدراسة

تؤثر الجوائح العالمية على اقتصاد الدول بشكل مباشر كما أن انتشار أي وباء في منطقة معينة قد يسبب عدد من المشاكل الاقتصادية مثل الكساد وارتفاع الأسعار والركود في الخدمات والسلع وارتفاع معدل البطالة وانخفاض الناتج القومي الإجمالي للدول المتعرضة للجائحة، مؤثراً بذلك على المؤسسات والشركات الهادفة للربح في تلك المناطق. لذا قد تلجأ الشركات إلى اتخاذ إجراءات احترازية سواء قبل حدوث أي جائحة أو حدث اقتصادي مؤثر أو بعد حدوث الجائحة. ويلزم نظام حوكمة الشركات¹ الإفصاح عن أي تغييرات في القوائم المالية بعد إعلانها سواء كان هذا التغيير في الأسس المحاسبية المعدة هذه القوائم بناء عليها أو في القيم والأرقام المعلنة. ومنذ تصريح منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا يعتبر جائحة عالمية، بدأ المحللون في هذا المجال بالتنبؤ حول تأثير الجائحة على القوائم المالية للشركات والتي يمكن أن تستمر إلى نهاية العام الحالي 2020. اللافت للنظر بشكل خاص التقرير الصادر عن المجلس العالمي لرصد التأهب التابع لمنظمة الصحة العالمية والذي يؤكد بشكل مباشر أن العالم أمام خطر وشيك لحدوث وباء عالمي ومع ذلك يرى المجلس أن هناك قصور في التحضير لمواجهة الجائحة. وفقاً لمجلس مراقبة التأهب العالمي (2019)، خلال الفترة 2011-2018، قامت منظمة الصحة

¹ لائحة حوكمة الشركات، هيئة السوق المالية، [CGRegulations_ar.pdf\(cma.org.sa\)](http://CGRegulations_ar.pdf(cma.org.sa))

العالمية بتتبع 1,483 حدثاً وبيانياً في 172 دولة (المجلس العالمي لرصد التأهب، 2019). لذا تتجلى مشكلة الدراسة في استعراض الواقع الفعلي لتأثير الوباء على القوائم المالية للشركات السعودية في قطاع النفط والبتروكيماويات بناء على ما تم نشره في النصف الأول للعام 2020 ومدى تأهب الشركات السعودية لمواجهة الوباء. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- هل هناك تأثير لجائحة COVID-19 على القوائم المالية النصفية لعام 2020 المعلنة للشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية مقارنة بنفس الفترة لعام 2019؟

ومن خلال سؤال الدراسة الرئيسي، تهدف الدراسة الى الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تأثير جائحة COVID-19 على ربحية وسيولة الشركات السعودية في النصف الأول لعام 2020 مقارنة بنفس الفترة للعام 2019؟
- ما هو تأثير جائحة COVID-19 على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعلنة في القوائم المالية النصفية للشركات السعودية؟
- ما هي الإجراءات المتخذة من الشركات كرد فعل للتعاوي من اثار الجائحة؟

وللإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

H1 : هناك تأثير سلبي لجائحة COVID-19 على ربحية الشركات في النصف الأول لعام 2020

H2 : هناك تأثير سلبي لجائحة COVID-19 على سيولة الشركات في النصف الأول لعام 2020

أهمية الدراسة وأهدافها

تتجلى أهمية الدراسة في محورين: (1) الأهمية النظرية تعود الى حقيقة ان الوباء مازال يلقي بأثاره المختلفة على الدول واقتصاداتها مما يتطلب البحث والدراسة لمعرفة اثاره الفعلية والمتوقعة على القوائم المالية لحين اكتمال الصورة بعد انتهاء الوباء. علماً بأن اثار الأوبئة الاقتصادية قد تستمر أعوام اذا ما تم اتخاذ عدد من الإجراءات سواء على مستوى الدول او الشركات. (2) الأهمية التطبيقية من حيث توقيت الدراسة المبكر لاستعراض اهم التأثيرات على القوائم المالية للشركات في النصف الأول من العام 2020 ومعرفة ردود فعل الشركات في قطاع مهم مثل قطاع النفط والبتروكيماويات وما اذا كانت التنبؤات التي تم مناقشتها وطرحها من قبل المختصين في المال والاعمال قد تحققت فعلاً، وكيفية التصدي لها من قبل الشركات واساليبها المختلفة في مواجهة الازمات والمخاطر المحتملة.

وتهدف الدراسة بشكل رئيس الى التعرف على ردود أفعال الشركات كما تعكسها القوائم المالية لأكثر 15 شركة سعودية مدرجة في سوق الأسهم ضمن قطاع النفط والبتروكيماويات. كما تهدف الدراسة الى:

- التعرف على مدى تأثير الوباء على مبدأ الاستمرارية كمبدأ محاسبي مهم لإعداد القوائم المالية.
 - التعرف على مدى تأثير الوباء على قياس القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المعلنة في القوائم المالية.
 - التعرف على مدى تأثير الوباء على قيمة الأصول المعلنة في القوائم المالية.
 - التعرف على مدى تأثير الوباء على الربحية والسيولة للشركة
 - التعرف على ابرز الإجراءات الاحترازية المتخذة من الشركات لمواجهة الجائحة.
- الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات هدفت الى التعرف على اثار الكوارث والابئة على الاقتصاد بشكل عام وعلى الشركات والمؤسسات بشكل خاص. فقد اشار (2008) Haacker الى التكاليف الاقتصادية لفايروس نقص المناعة المكتسب (HIV/AIDS) واثره على التطور الاقتصادي للدول. وتوصلت دراسة (2008) Llopis الى ان مثل هذه الأوبئة تعيد تشكيل التوزيع العمري للسكان، وتقلل من صفوف الفئات في سن العمل حيث تزداد نسبة الأطفال وكبار السن الى 25% في البلدان شديدة العدوى، كما انها تخفض النمو السكاني بنسبة تصل إلى 0.08%، و يقل متوسط العمر المتوقع بما يصل إلى 15-20 سنة. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة الى ان مرض الإيدز يخفض كفاءة العمل الفردية للمرضى، كما انه يساهم في انخفاض دخل الفرد بنسبة تصل إلى 12% في ذروة الوباء.

وفي دراسات أخرى تناولت تأثير الأوبئة على النظام الاقتصادي للدول مثل دراسة (2018) Bloom et.al التي ناقشت اهم التوقعات الاقتصادية الناجمة عن الوبئة والتي نشاهدها الان فعلياً كآثار لجائحة COVID-19 كتكاليف النظام الصحي، العام والخاص على حد سواء؛ العلاج الطبي للمصابين ومكافحة تفشي المرض؛ الضغط على الأنظمة الصحية بسبب عدم القدرة على التعامل بشكل متزامن مع المزيد من المشاكل الصحية الروتينية أثناء تفشي المرض؛ خسارة إنتاجية العمالة؛ التباعد الاجتماعي الذي يسبب تعطيل النشاط الاقتصادي؛ تأثير الجائحة على السياحة وأخيراً تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة مشابهة، ناقشت دراسة (2018) Fan et.al الحاجة الى اتخاذ مزيد من الاحترازمات الاقتصادية لمواجهة الأوبئة والجوائح. حيث تقدر الخسائر السنوية المتوقعة من انتشار الأوبئة 500 مليار دولار ما يعادل 6% من الدخل العالمي. ويرى (2020) Goodell ان هذا الرقم يعتبر اقل بكثير من الواقع جراء ما خلفه انتشار فايروس كورونا على العالم من خسائر وتدهور اقتصادي. ونادت عدة دراسات بضرورة وجود إدارة مخاطر اقتصادية مقابل احتمالية حدوث اوبئة في المستقبل (2016; Madhav et.al 2017; Tam et.al).

وفي مقال حديث، ناقش (2020) Radigan الاثار المحتملة من الجائحة على طرق العرض والافصاح للقوائم المالية للشركات، ذكر من ضمنها التأهب لإعادة تقييم الأصول والتي تعتبر من اصعب المهام التي تواجه المراجعين. كما أشار الى مخاطر الانتماء المتوقعة للمقرضين والمقترضين على حد سواء وختم المقال بالإشارة

الى أهمية إعادة تقييم أساس الاستمرارية لبعض الشركات التي قد تواجه مشاكل في السيولة مستقبلاً متأثرة بجائحة COVID-19 .

4. الآثار المحتملة للجائحة على القوائم المالية للشركات

1.5 اعداد القوائم المالية بناء على اساس الاستمرارية Going Concern Basis

وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، يجب على الإدارة تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذا لا تعتبر الشركة مستمرة إذا كانت الإدارة تعتمد تصفية الكيان أو وقف التداول، أو ان ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك [معيار المحاسبة الدولي IFRS 1.25]. ويتطلب المعيار وضوح ادارة الشركة في الكشف عن أوجه عدم اليقين الجوهرية المتعلقة بالأحداث أو الظروف التي قد تشكل في قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة. ونتيجة لقيام الادارة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرار، فسوف تحتاج إلى النظر في حالة عدم اليقين الاقتصادي الحالية وتقلب السوق الناجم عن انتشار COVID-19 ، والذي تقاوم أكثر بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب على النفط.

كما يتطلب المعيار الإفصاح عما اذا قررت الادارة بأنه لا توجد شكوك جوهرية لاستمرارية المنشأة بعد اجراء ما تتطلبه المعايير المحاسبية من اعادة تقييم الاصول والاحتياطات وتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي قدرتها على الاستمرارية بشكل واضح وشفاف لمستخدمي القوائم المالية. وتجدر الإشارة هنا الى ان عملية التقييم تتطلب من ادارة الشركة تقييم جميع المعلومات المستقبلية المتاحة والتي يجب ان تشمل على الاقل 12 شهر من تاريخ التقرير مع مراعاة النتائج المحتملة للأحداث والتغيرات في الظروف الاقتصادية المختلفة، وردود الفعل المتاحة والواقعية لمثل هذه الأحداث والظروف [معيار المحاسبة الدولي IFRS 1.26].

وبناء على ما سبق، من المتوقع ان لا يحدث اي اعلان بشأن عدم القدرة على الاستمرارية لاي شركة من الشركات السعودية كون الدراسة الحالية تغطي النصف الاول فقط. وقد تظهر بعض الافصاحات المتعلقة بعدم مقدرة المنشأة على الاستمرارية بنهاية العالم الحالي واعداد القوائم المالية عن الفترة المالية الكاملة (12 شهر).

5-2 قياس القيمة العادلة (FVM) Fair Value Measurements

يؤثر التغيير في قياس القيمة العادلة على الإفصاحات التي يتطلبها المعيار الدولي للتقارير المالية 13، والذي يتطلب من الشركات الإفصاح عن أسس التقييم المستخدمة في القيمة العادلة بالإضافة إلى حساسية التقييم للتغيرات في الاسس المستخدمة لقياس القيمة العادلة. لذا دعت الحاجة إلى الإفصاح لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم ما إذا كان قد تم اخذ تداعيات COVID-19 في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة وعرضها في القوائم المالية. لا شك ان المحك الرئيسي هنا هو التأكد من ان القيمة العادلة لأصل (أو التزام) تعكس ظروف السوق في تاريخ القياس. وهو الامر الذي يصبح أكثر صعوبة بسبب عدم اليقين من التأثير الاقتصادي للجائحة. لذا وجب على الشركات مراجعة طرق قياس القيمة العادلة خاصة للأدوات المالية (Financial Instruments) والعقارات الاستثمارية (investment property) للتأكد من واقعية قيمتها في تاريخ التقرير المالي.

كما تجدر الإشارة هنا الى ان المعلومات المطلوب استخدامها كأسس لقياس القيمة العادلة قد تكون غير متوفرة في ظل الظروف الحالية والتي تعكس عدم التأكد والمخاطر المتوقعة معاً، لذا قد تلجأ الشركات المساهمة الى احداث تعديلات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات بناء على ما يقدمه السوق من معلومات يمكن ان تعكس مستوى الخطر المتوقع تحت ظرف انتشار الجائحة [معيار المحاسبة الدولي IFRS 13.A]. لذا يجب اخذ عدة عوامل ومخاطر في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة:

- **مستوى النشاط الاقتصادي:** نتيجة لاتخاذ التدابير الاحترازية لاحتواء الفايروس عالمياً قد تواجه الشركة انخفاض في مستوى نشاطها الاقتصادي فيما يخص انتاجيتها والطلب على منتجاتها او خدماتها والذي يؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية التي قد تحصل عليها. نتيجة لذلك قد يصعب على الشركة تقييم الاستثمارات التي تتطلب التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مثل استخدام طريقة خصم التدفقات النقدية في تقييم الاستثمارات $Discounted\ cash\ flow\ (DCF)^2$.
- **مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة:** نتيجة لحالة عدم التأكد التي يعيشها العالم الاقتصادي قد تواجه بعض الشركات مخاطر تتعلق بالائتمان والسيولة تؤثر على أساليب التقييم المستخدمة خصوصاً باعتبار الطرف الاخر يواجه نفس المخاطر في الائتمان والسيولة.
- **التنبؤ بالمخاطر:** لا بد ان يعكس قياس القيمة العادلة الوضع الاقتصادي الحالي الذي يتسم بازدياد في حالة عدم اليقين بشأن التوقعات المالية والاقتصادية على المدى القريب نتيجة لانتشار COVID-19.
- **مخاطر التبادل الأجنبي:** قد تواجه الشركات الكبيرة ذات التبادل التجاري الأجنبي صعوبات بسبب تذبذب أسعار الصرف مما يحتم عليها إعادة قياس القيمة العادلة لبعض موجوداتها او التزاماتها او استخدام المخصصات والاحتياطيات لفروقات اختلاف أسعار العملات الأجنبية.
- **مخاطر أسعار السلع:** قد تتأثر الشركات خصوصاً الصناعية منها بانخفاض أسعار السلع الأساسية. بالتالي قد تتعرض الشركات الى اثار سلبية نتيجة لهذا الانخفاض خصوصاً في البلدان التي تعتمد بشكل أساسي على هذه السلع.

3.5 اضمحلال الأصول غير المالية Non-financial assets impairment

بناء على المعيار المحاسبي الدولي رقم IFRS 36 يتوجب على الشركات التأكد من دقة القيم الدفترية المسجلة للأصول غير المالية (مثل المباني والمصانع والأصول غير الملموسة) للتحقق من عدم انخفاض قيمة تلك الأصول في نهاية كل فترة تقرير مالي خصوصاً اذا ما ظهرت مؤشرات على احتمالية انخفاض القيمة. كما تعتبر الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدود والشهرة التجارية استثناءات لهذه القاعدة ويجب اختبار انخفاض قيمتها سنوياً على الأقل.

طريقة لتقييم ربحية استثمار ما أو شركة ما عن طريق استخدام فكرة القيمة الوقتية للنقود. فالهدف هو حساب القيمة² الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالاستثمار المدروس سواء أكانت أرباحاً أم تكاليف لمعرفة مدى ربحية الاستثمار فعلياً.

لذا قد تؤثر الأحداث المتعلقة بجائحة كورونا سلباً على أداء الأصول غير المالية. على سبيل المثال، قد يصبح مصنع التصنيع خاملاً أثناء الإغلاق المستمر الناجم عن الوباء، مما يغير كيفية ومدى إمكانية استخدام المصنع بكفاءة وفعالية. وهذا يتطلب إجراء اختبار انخفاض القيمة حيث يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للأصل المعني ومقارنتها بقيمته الدفترية. وبالتالي عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد للأصل أقل من القيمة المدرجة، يجب الاعتراف بانخفاض القيمة في القوائم المالية.

4.5 Trade receivables and expected credit losses (ECL) المستحقات التجارية والخسائر الائتمانية المتوقعة

يقتضي معيار الأدوات المالية (IFRS 9) أن تكون المعلومات المفصّل عنها والداعمة للأحداث الماضية والظروف الراهنة والظروف الاقتصادية المستقبلية هي الأساس لحساب الخسائر المتوقعة في المستحقات التجارية التي يتم تنفيذها في تاريخ الإبلاغ. ومما لا شك فيه ان جائحة COVID-19 سوف تؤثر سلباً على قدرة المدينين (سواء من الشركات والأفراد) على تسوية ديونهم في الوقت المحدد. وسيتوقف مدى وشدة الضرر الذي قد تتعرض له الشركات على عوامل مختلفة مثل نوع الصناعة والموقع الجغرافي. وفي حال كانت التنبؤات المتعلقة بالنمو الاقتصادي في المستقبل تعكس انخفاضاً في معدل النمو، هذا يعني ارتفاع في احتمالات تخلف المدينين عن السداد. كما ان الانخفاض العام في أسعار الأصول سيؤدي الى انخفاض قيمة الضمانات التي من شأنها أن تزيد الخسارة نظراً لمعدلات التخلف عن السداد. وبالتالي يجب على الشركات إعادة تقييم نموذج مخاطر خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) لضمان تحديثها بشكل مناسب من أجل اخذ آثار الجائحة في الاعتبار.

6.5 المخزون Inventories

وفقاً للمعايير المحاسبية، يتم إثبات المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. وقد تؤدي الاضطرابات في التصنيع والنقل والتوزيع من وإلى المناطق المتضررة من فيروس كورونا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على منتجات الشركة إلى انخفاض صافي القيمة الحالية للمخزون إلى أقل من التكلفة. كما ينبغي الأخذ في الاعتبار كيفية تخصيص النفقات العامة على المخزون خلال أوقات انخفاض الإنتاج بشكل غير طبيعي أو عندما يكون المصنع مغلق تماماً (على سبيل المثال أثناء الإغلاق المؤقت لمنشآت التصنيع). في مثل هذه السيناريوهات، لا يتم زيادة مقدار النفقات العامة الثابتة المخصصة لكل وحدة إنتاج. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بالمصروفات غير المباشرة غير الموزعة في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي تم تكبدها فيها (Warren 2020).

7.5 الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition

يعتبر الإيراد أهم مؤشر للمنشأة الاقتصادية ويتم إعلان ضمن البنود العريضة في القوائم المالية. حيث ان المنشأة تعمل وتحمل العديد من النفقات في سبيل تحقيق الإيراد المنشود. كما ان ارقام الإيرادات هي الجاذب الأول للمستثمرين والمهتمين بالقوائم المالية. الا ان المبادئ والاسس المحاسبية تحتم على الشركات عدم تسجيل أي ايراد الا اذا تم تحققه فعلاً. وهو الامر الذي قد يظهر كأحد المشاكل الناجمة عن جائحة كورونا خصوصاً في ظل البيئة الاقتصادية الحالية الغير مؤكدة. ونتيجة للإغلاق الممتد في العديد من دول العالم فقد يؤثر بشكل مباشر على مستوى السيولة اللازمة لسداد المستحقات التجارية، الامر الذي يعني تأخر الشركة في

الاعتراف بالإيراد المحقق نتيجة للتأخر في "التحصيل المحتمل" من العملاء. كما ان بعض الشركات قد تلجأ إلى إعادة تقييم المقابل المتغير لسعر المعاملة المتفق واي اعتبارات أخرى غير نقدية نتيجة لاختلاف المدة الزمنية المقررة في العقود الأساسية لتحصيل الايراد وهو ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي IFRS 15.

8.5 الاحداث اللاحقة Subsequent Event

تتطلب الظروف الراهنة من الشركات تحديد الأحداث التي تحدث بين تاريخ قائمة المركز المالي وتاريخ اعتماد البيانات المالية لإصدارها. ويتم تعديل الأرقام لتلك الأحداث (والتي تعرف بالأحداث المعدلة) التي تعطي دليلاً على الظروف التي كانت موجودة في نهاية فترة التقرير. وإذا ما ثبت وجود أحداث من شأنها التأثير على الأرقام المعلنة في القوائم المالية فإن الشركات مطالبة بتقييم ما إذا كانت هذه الأحداث جوهرية ام لا. إذا كانت كذلك، فسيتم الإفصاح عن طبيعة الحدث وتأثيره المالي المقدر في التقرير المالي.

بدأ انتشار COVID-19 في الصين قبل 31 ديسمبر 2019 ولكن لم يتم الإعلان عن اعتباره جائحة عالمية حتى 30 يناير 2020. تلى ذلك عدة أحداث متسارعة مع اتخاذ الدول تدابير صارمة للحد من انتشار المرض وإغلاق المدن والقيود المحلية والدولية على السفر وإغلاق المدارس والخدمات غير الأساسية وحظر التجمعات الجماهيرية والحث على التباعد الاجتماعي والبقاء في المنازل. كل ذلك أدى إلى تعطيل ظروف التداول التجاري بشكل كبير.

بناء على ذلك يجب على الشركات التي لديها فترات تقارير منتهية في 31 ديسمبر 2019 تقييم ما إذا كان التأثير على العمليات التجارية والأصول والالتزامات قد تأثر بتفشي المرض نفسه أو بالتدابير اللاحقة المتخذة للحد من انتشاره. قد تستنتج العديد من هذه الشركات أن "الحدث" (مثل إيقاف تشغيل الخدمات غير الأساسية) لم يقدم دليلاً على ان الظروف كانت موجودة في 31 ديسمبر 2019، وبالتالي سوف يتعامل معها على أنها حدث غير قابل للتعديل. اما عندما يكون تأثير تفشي المرض وتدابير الاحتواء اللاحقة جوهرياً، فإن الإفصاح عن مثل هذه الأحداث وكذلك التأثير المالي المقدر سيكون مطلوباً في البيانات المالية الملحقة بالقوائم المالية. ونظرًا لعدم اليقين الكبير الذي يحيط بالوباء ومدى الاضطراب الذي سيجده، ستجد الشركات صعوبة في تقدير التأثير المالي، وفي هذه الحالة يلزم تقديم بيان بهذا الشأن.

5. إجراءات الدراسة والعينة

لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة على الأسئلة المطروحة، تم استخدام أسلوب المسح الاحصائي لعدد من المؤشرات التي تعكس اهم التغيرات التي يمكن ان تظهر كنتيجة لجائحة فايروس كورونا. يعتبر المجتمع الأصلي للدراسة هو جميع الشركات السعودية المساهمة في قطاع النفط والبتروكيماويات وتم اختيار اكبر 15 شركة من نفس القطاع. ويبلغ اجمالي عدد شركات القطاع 23 شركة والسبب في عدم اختيار كامل القطاع عدم توفر بيانات بعض الشركات اثناء اجراء الدراسة. وتم اختيار هذا القطاع نظرا لأهميته وتأثره بتدهور البيئة الاقتصادية المحيطة نتيجة لانخفاض الطلب على النفط والاعلاق المستمر بين الدول، وتم جمع عدد من المؤشرات والمعلومات من القوائم

المالية المعلنة للعام 2020 ومقارنتها بنفس الفترة لعام 2019. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t-test لاختبار الفروق بين متوسط الأرقام المعلنة في القوائم المالية 2020 ونفس المتوسطات في العام 2019.

1.6 المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة

• مؤشرات الربحية Profitability Ratios

تستخدم الدراسة ثلاث مؤشرات ربحية تعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة (Lesáková (2007):

1. **معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets**: وهو المؤشر الذي يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام مواردها لجني الأرباح. فكلما ارتفع المؤشر زادت قدرة الشركة على تحقيق الأرباح (Idawati and Wahyudi 2015)، وسيتم قياسه من خلال المعادلة التالية (Mankin and Jewell, 2010):

صافي الربح بعد الضرائب

اجمالي الأصول

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity: يعطي المؤشر رؤية حول أداء الشركة من حيث توليد الأرباح من خلال حقوق الملاك، وسيتم قياسه من خلال المعادلة التالية (Ichsaniana and Suhardi (2015):

صافي الربح بعد الضرائب

حقوق الملكية

2. **هامش صافي الربح (NPM) Net Profit Margin**: هو الربح الناتج من الإيرادات وهو نسبة صافي الأرباح إلى الإيرادات للشركة ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية ولكن يمكن أيضاً تمثيله في شكل عشري. يوضح هامش الربح الصافي مقدار كل دولار في الإيرادات التي تجمعها الشركة مترجم إلى ربح. يتم قياسه من خلال المعادلة التالية (Dita and Murtaqi 2014):

صافي الربح بعد الضرائب

اجمالي الإيرادات

• مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

1. **مؤشر السيولة السريعة Quick Ratio**: وتم استخدام مؤشر السيولة السريعة كونه أكثر مصداقية في الاخبار عن سيولة الشركة وذلك باستبعاد المخزون من الأصول المتداولة والذي يعتبر عنصر يصعب تحويله الى نقد خصوصاً في ظل الظروف الحالية التي تتسم بعدم التأكد. يحسب من خلال المعادلة التالية (Pradhan and Gautam 2019):

اجمالي الأصول المتداولة - المخزون

اجمالي الالتزامات

2. مؤشر الرافعة المالية **Leverage Ratio**: تم استخدام المؤشر لأهميته في الاخبار عن مدى اعتماد المنشأة على القروض في تمويل أنشطتها المختلفة. وارتفاع نسبة الرافعة المالية يعني ان الشركة تعتمد على القروض اكثر من حقوق الملكية في تمويل عملياتها المختلفة. ونظرا لظروف الجائحة التي قد تؤثر على بعض الشركات من الناحية التمويلية، تم استخدام المؤشر لمعرفة مدى لجوء الشركات للقروض خلال هذه الفترة مقارنة بالسابق. ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية (D'Hulster 2009) :

القروض طويلة الاجل

حقوق الملكية

6. الإجابة على أسئلة الدراسة

1.7 السؤال الأول: ما تأثير جائحة COVID-19 على ربحية وسيولة الشركات السعودية؟

يستعرض جدول رقم (1) اهم المؤشرات المالية بناء على النتائج المعلنة في الربع الأول والثاني للعام 2020 لقطاع النفط والبتروكيماويات، ويُلاحظ انخفاض ربحية الشركات وتحقيق خسائر خلال الربع الأول واستمرار ارتفاع الخسائر بحلول الربع الثاني 2020. فقد بلغ متوسط العائد على الأصول 0.15% للربع الأول بينما انخفض المؤشر في الربع الثاني بنسبة 2% ليبلغ -0.17%، وهو الامر الذي يدل على استمرار تضرر الشركات مع المضي في عام 2020 واستمرار الجائحة.

جدول (1) متوسط المؤشرات المالية للربع الأول والثاني لعام 2020

2020							
المؤشر	الربع الاول			الربع الثاني			نسبة التغير
	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	ادنى قيمة	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	ادنى قيمة	
العائد على الاصول	0.15%	0.03	-0.03	-0.17%	0.04	-0.03	-2%
العائد على حقوق الما	-1.2%	0.04	-0.22	-1.81%	0.05	-0.21	0.4%
هامش صافي الربح	-19%	2.47	-6.76	-400%	6.56	-70.78	20%
السيولة السريعة	1.26	3	0.16	1.15	3	0.12	9%
الرافعة المالية	0.51	3	0.00	0.58	3	0.00	14%

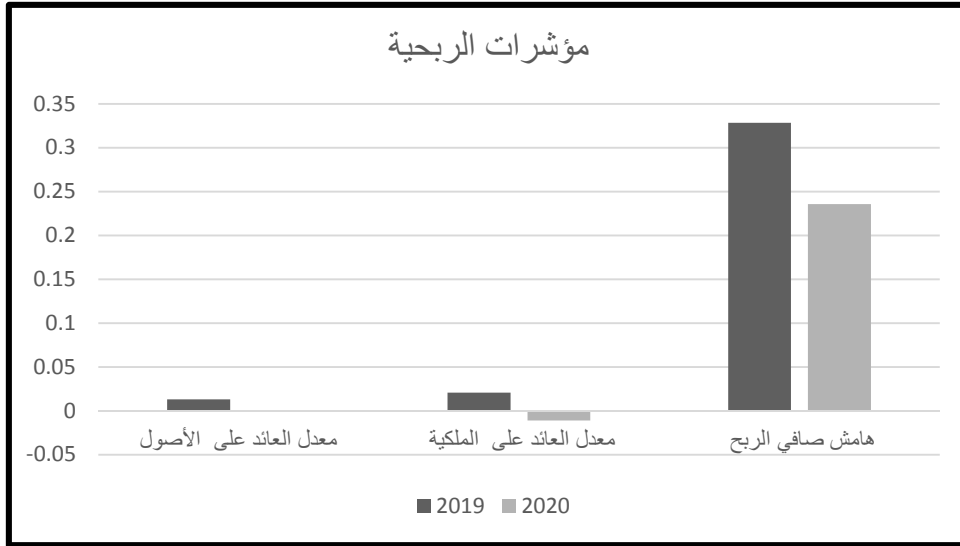
مؤشر العائد على حقوق الملكية الذي يشير متوسطه الى تحقيق الخسائر من الربع الأول بنسبة 1.2- %، يرتفع بانتهاء النصف الثاني من العام بنسبة 0.4% ليبلغ متوسط المؤشر 1.8- %. اما هامش صافي الربح فقد اكد تضرر الشركات من حيث قدرتها على جني الأرباح من خلال الإيرادات خلال العام، فقد بلغ متوسط المؤشر في

الربع الأول 19-% وقفز بنهاية الربع الثاني الى 400-% تقريبا بنسبة ارتفاع 20% مما يشير الى تضرر الشركات من جانب الإيرادات اكثر بكثير من مؤشرات الربحية الأخرى. اما نسبة السيولة السريعة والتي تعكس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير، فقد انخفضت أيضا مع حلول منتصف العام 2020. فقد بلغ متوسط سيولة الشركات في الربع الأول 1.26 بينما انخفض قليلا الى 1.15 بنسبة 9% في الربع الثاني. نسبة الرافعة المالية أيضا شهدت ارتفاع خلال العام 2020 بنسبة 14% والتي تعكس زيادة اعتماد الشركات على القروض في تمويل أنشطتها كنتيجة لاستمرار الجائحة ومعرفة الشركات بحاجتها الى السيولة للوفاء بالتزاماتها واستمرار أنشطتها. وقد اكدت معظم الشركات على احتمالية نقص السيولة مستقبلا وحتى نهاية العام وسيتم تقييم مدى قدرة الشركة باستمرار على الوفاء بالالتزامات وفقا للتواريخ المعتمدة. جدول (2) يقارن المؤشرات بالعام 2019 ليعطي صورة أوضح حول مدى تأثر الشركات بالجائحة. ويبدو جليا أن الضرر كبير جدا على الشركات اذا ما قورنت بنتائج النصف الأول لعام 2019. انخفضت ربحية الشركات بنهاية النصف الثاني من عام 2020 ودل على ذلك انخفاض مؤشرات الربحية معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح بنسبة 1%، 2% و 0.28% على التوالي. كما تعكس الأرقام انخفاض مؤشر السيولة في عام 2020 بنسبة 16% مقارنة بالعام 2019. بلغ متوسط الإيرادات 1,488 مليون عام 2019 بينما انخفض بنسبة 77% عام 2020 ليلعب 348 مليون. وأخيرا بلغ انخفاض نسبة الرافعة المالية 4% فقط ما بين العامين.

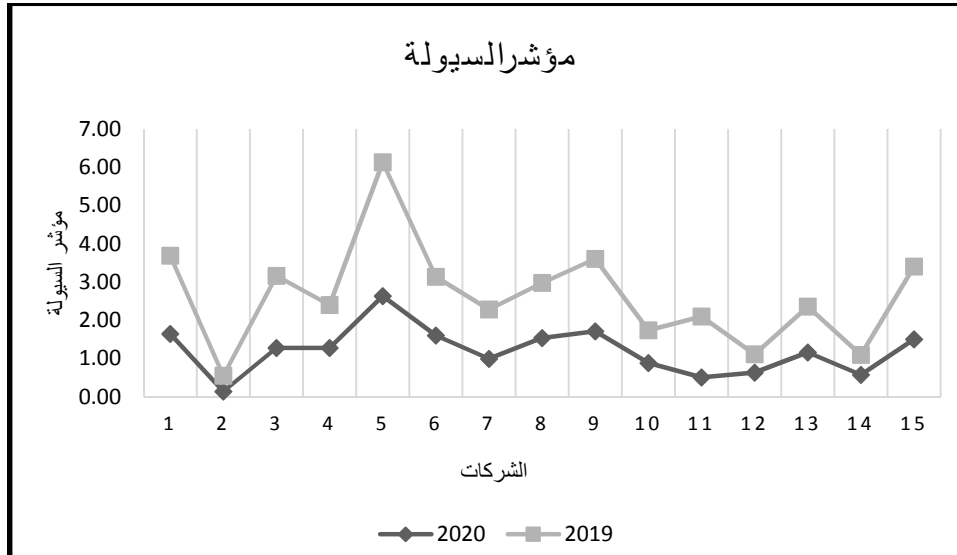
جدول (2) متوسط المؤشرات المالية للنص الأول من عام 2019 و 2020

المؤشر	2019			2020		
	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	ادنى قيمة	المتوسط الحسابي	اعلى قيمة	ادنى قيمة
العائد على الاصول	0.01	0.04	-0.01	0.03	0.43	-0.02
العائد على حقوق الملكية	0.02	0.05	-0.02	-0.01	0.04	-0.21
هامش صافي الربح	0.33	0.90	-1.35	0.24	4.51	-6.18
السيولة	1.41	3	0.41	1.18	3	0.14
الرافعة المالية	0.55	2	0	0.53	3	0

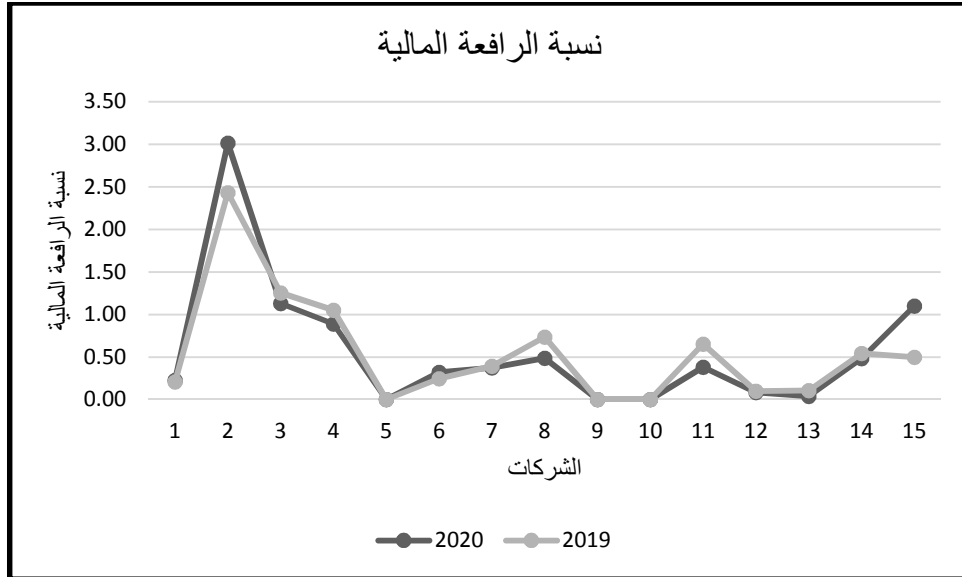
يشير الشكل (1) الى مؤشرات الربحية الثلاث للنصف الأول لعامي 2019 و 2020، ويتضح انخفاض المؤشر للعام 2020 مظهرا تأثر الشركات بالجائحة. كما يعرض الشكل (2) مؤشري السيولة للعامين مظهرا انخفاض بسيط في العام 2020 مقارنة بالعام 2019.



شكل (1) مؤشرات الربحية للنصف الأول لعامي 2019 و 2020



شكل (2) مؤشر السيولة للنصف الأول لعامي 2019 و 2020



شكل (3) نسبة الرافعة المالية للنصف الأول لعامي 2019 و 2020

اما الشكل (3) فيشير الى التأثير الطفيف للشركات من حيث نسبة الرافعة المالية مما يعني محافظة الشركات على مستوى القروض وعدم زيادتها حتى النصف الثاني لعام 2020.

مما سبق يمكن الإجابة على السؤال الأول بأن الشركات السعودية في قطاع النفط والبتروكيماويات تأثرت بشكل ملحوظ نتيجة لنداعيات الجائحة الاقتصادية ويستمر التأثير خلال العام فقد اتضح من الأرقام المعلنة في الربع الأول والثاني للعام 2020 ان التأثير ما زال مستمراً. وقد أعلنت بعض الشركات ان التزاماتها المتداولة أصبحت اعلى من موجوداتها المتداولة مما يشير الى تأثر مستوى السيولة على المدى القصير. وتجري الشركات تقييم مستمر لآثار الجائحة ويتوقع مع نهاية العام 2020 ان تتضح الرؤيا بشكل اكبر عن ما اذا كان هذا التأثير يستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة ام لا.

2.7 السؤال الثاني: ما هو تأثير جائحة COVID-19 على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعلنة في القوائم المالية النصفية للشركات السعودية؟

مع نهاية الربع الأول لعام 2020 لم تكن الرؤية واضحة وأعلنت اغلبية الشركات انه حتى الان لم تتأثر القوائم المالية جوهريا وان التقييم للجائحة مستمر. ومع حلول نهاية النصف الأول للعام أعلنت عدة شركات إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات للتأكد من عدم تأثر القيم العادلة والاعتراف بأي خسائر انخفاض في القيم. اعترفت 5

شركات في العينة بنسبة 33% من اجمالي العينة بحدوث خسائر انخفاض موجودات غير مالية، فقد أعلنت احدى الشركات حدوث خسائر انخفاض قيمة موجودات غير مالية بقيمة 390 مليون نتيجة إيقاف انتاج منتج معين الامر الذي لم يتضح ما اذا كان نتيجة الجائحة ام انه حدث ليس له علاقة بالأحداث الحالية. يليها شركة اخرى والتي اعترفت بخسائر انخفاض بلغت 100 مليون نتيجة لتفشي الوباء. كما اعترفت شركة التصنيع الوطنية بخسائر انخفاض في قيمة موجوداتها بقيمة 13.6 مليون. وأخيرا اعترفت شركتان بخسائر انخفاض في قيمة موجودات غير مالية (عقود الايجار) بقيمة 50.6 مليون و 33.5 مليون على التوالي.

وبناء عليه يمكن القول بأن تأثير الجائحة امتد الى تقييم الموجودات وخاصة الموجودات الغير المالية مثل الممتلكات والمعدات وعقود الايجار. الا ان اغلبية الشركات بنسبة 67% من العينة لم تعترف حتى نهاية النصف الأول من عام 2020 بأي خسائر انخفاض في القيمة.

3.7 السؤال الثالث: ما هي الإجراءات المتخذة من الشركات كرد فعل للتعافي من اثار الجائحة؟

استخدمت اغلبية الشركات عبارات ضبابية غير مؤكدة بشأن كيفية التعامل مع الجائحة، على سبيل المثال فيما يتعلق بمبدأ الاستمرارية علقت شركات قليلة عن مدى تأثير استمرارية الشركة بالجائحة مؤكدة قوة مركزها المالي، والذي يعكس بالتأكيد حرص الشركات على طمأنة المهتمين بالنتائج المالية للشركة كالمستثمرين والموردين والبنوك وعامة المساهمين. فقد ذكرت بعض الشركات في القوائم المالية النصفية التالي " رغم الأثر المتفاجم من جائحة كورونا الا انه في الوقت الراهن تشير التوقعات الى ان المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار في مزولة عملياتها التشغيلية ونتيجة لذلك لم يتأثر الى حد كبير موقفها المتعلق بمبدأ الاستمرارية".

كما اكدت عدد من الشركات انها الى هذه اللحظة (منتصف 2020) لم تتخذ أي اجراء وانما سنكتفي بمراقبة الوضع وتقييم المخاطر الا ان بعض الشركات اتخذت إجراءات استباقية مثل زيادة المخصصات المقابلة لخسائر الائتمان، ويعتبر الاجراء الوحيد المتخذ في الشركات المختارة كعينة للدراسة. فعلى سبيل المثال أعلنت احدى الشركات زيادة مخصص خسائر الائتمان بمقدار 7 مليون ريال كرد فعل لأي تعثر في السداد مستقبلا. شركة أخرى أعلنت زيادة المخصص بمقدار 33 مليون ريال. وبالتأكيد ان هذه الإجراءات تكون مبنية على تقييمات دقيقة للعملاء ومدى قوة مركزهم المالي للوفاء بالتزاماتهم تجاه المنشأة مستقبلا.

8: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

1.8 نتائج اختبار الفرضية H1: هناك تأثير سلبي لجائحة COVID-19 على ربحية الشركات في النصف الأول لعام 2020

للكشف عن الفروق بين عامي 2019 و 2020 في متوسط ربحية الشركات ، تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Samples t-test) لاختبار الفروق من خلال متوسطي الربحية والإيرادات، وتم عرض النتائج في الجدول (3).

الجدول (3) نتائج اختبار (t-test) للكشف عن دلالة الفرق بين المتوسطات الحسابية لمؤشرات الربحية، تبعاً لمتغير العام (2019-2020)

مستوى الدلالة	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العام	المؤشر المالي
*0.014	2.5	0.003	0.013	15	2019	مؤشر العائد على الأصول
		0.005	-0.001	15	2020	
*0.025	2.3	0.005	0.23	15	2019	مؤشر العائد على حقوق الملكية
		0.016	-0.16	15	2020	
*0.025	3.1	0.12	0.45	15	2019	هامش صافي الربح
		4.81	-3.7	15	2020	

* دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

تؤكد النتائج في جدول (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الربحية والإيرادات في عام 2020 المتأثر بالجائحة ونفس القيم في العام 2019، حيث بلغت قيم "t" المحسوبة للفروق على مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح (2.5) و (2.3) و (3.1) على التوالي، وهذه القيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذه النتيجة تعني قبول فرضية الدراسة H1 بأن الشركات في قطاع البتروكيماويات قد تأثرت سلباً بالجائحة من حيث الربحية والقدرة على جني الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام 2019.

2.8 نتائج اختبار الفرضية H2: هناك تأثير سلبي لجائحة COVID-19 على سيولة الشركات في النصف الأول لعام 2020

للكشف عن الفروق بين عامي 2019 و 2020 في متوسط سيولة الشركات، تم استخدام اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Samples t-test) لاختبار الفروق من خلال متوسطي السيولة والرافعة المالية، وتم عرض النتائج في الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبار (t-test) للكشف عن دلالة الفرق بين المتوسطات الحسابية لمؤشري السيولة والرافعة المالية، تبعا لمتغير العام (2019-2020)

المؤشر المالي	العام	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة
السيولة	2019	15	1.41	0.20	0.90	*0.378
	2020	15	1.18	0.16		
الرافعة المالية	2019	15	0.55	0.17	0.02	*0.981
	2020	15	0.53	0.20		

* دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

تؤكد النتائج في جدول (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط السيولة في عام 2020 المتأثر بالجائحة ونفس القيم في العام 2019، حيث بلغت قيم "t" المحسوبة للفروق على مؤشر السيولة والرافعة المالية (0.90) و (0.02) على التوالي، وهذه القيم غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وهذه النتيجة تعني عدم قبول فرضية الدراسة H2 بأن الشركات في قطاع البتروكيماويات قد تأثرت سلبا بالجائحة من حيث مؤشري السيولة والرافعة المالية مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. وهذه النتيجة قد تعزى الى حالة التأهب والحذر التي تمر بها الشركات عموما من حيث الحفاظ على قدر من السيولة وعدم اللجوء الى قروض تمويلية جديدة في ظل حالة عدم التأكد التي ما زالت تغطي اقتصاديات الدول وعدم انتهاء تفشي الفيروس فعليا.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن الجائحة اثرت فعليا على الشركات في قطاع النفط والبتروكيماويات من حيث الربحية ومدى القدرة على جني الإيرادات، وذلك مقارنة بنفس الفترة في العام 2019. الا ان تأثير الجائحة على السيولة ومستوى اقتراض الشركات كان ضئيلا ولا يوجد دليل مدعم احصائيا على ان الفرق بين العامين يشكل اهمية.

9. الخاتمة والتوصيات

هدفت الدراسة الى تقديم قراءة تحليلية سريعة على القوائم المالية للشركات السعودية في قطاع النفط والبتروكيماويات خلال السنة المالية 2020 المتأثرة بجائحة كورونا. وخلصت الدراسة الى ان الجائحة لم يكن لها تأثير على فرض الاستمرارية في الوقت الحالي ويعتبر مبكرا التنبؤ عما اذا ضربت الجائحة بعض الشركات مؤثرة بذلك على استمراريته. وأكدت الدراسة ان جائحة COVID-19 كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية على ربحية الشركات ومستوى إيراداتها الربعية وذلك بمقارنة الربعين الأول والثاني من عام 2020 من ناحية، ومقارنة نفس المؤشرات بالعام 2019 من ناحية أخرى. الا انه لا يوجد دليل على تأثير الجائحة على مؤشري السيولة والرافعة المالية مقارنة بالعام 2019. كمان ان الجائحة تسببت في إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات للتأكد من صحة القيمة المسجلة

في القوائم المالية الربعية، واعترفت بعض الشركات بخسارة انخفاض قيمة بعض الموجودات الغير مالية كنتيجة لتفشي الوباء. اما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة كرد فعل لآثار الجائحة فقد اقتصررت على زيادة مخصص خسائر الائتمان تحسباً لاي تعثر في السداد من قبل العملاء مستقبلاً. وختاماً تعتبر الدراسة مبكرة جدا من حيث رصد الآثار المترتبة على القوائم المالية من تفشي الوباء. ويتوقع ان تزداد الآثار وضوحا مع نهاية العام الحالي 2020. توصي الدراسة بإجراء العديد من الدراسات التي تتناول اثار الجائحة على المدى القصير والطويل على حد سواء حيث ان بعض الآثار لا يمكن رصدها خلال فترة حدوث الجائحة. كما توصي الدراسة باختبار عينات اكبر من مختلف القطاعات في دول الخليج العربي كافة باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة.

10. المراجع

- Bloom, D. Cadarette, D. and Sevilla, J (2018) "Epidemics and economics: New and resurgent infectious diseases can have far-reaching economic repercussions" *Finance and Development*, 55 (2), pp. 46-49.
- D'Hulster, K. (2009) **The Leverage Ratio : A New Binding Limit on Banks**. Crisis Response Note; No. 11. World Bank, Washington, DC.
- Dita A. H., and I. Murtaqi (2014) "The Effect of Next Profit Margin, Price to Book Value and Debt to Equity Ratio to stock Return in the Indonesian Consumer Goods Sector" *Journal of Business and Management*, 3(3), 305 - 315.
- Fan, V., Jamison, D. and Lawrence H. Summers (2018) "Pandemic risk: how large are the expected losses?" *Bulletin of the World Health Organization*, 96 (2), pp. 129-134.
- Goodell, J. (2020) "COVID-19 and finance: Agendas for future research" *Finance Research Letters*, 35, 101512
- Haacker, M. (2004) "**The Impact of HIV/AIDS on Government Finance and Public Services**" International Monetary Fund, Washington.
- Ichsani, S, and A. Suhardi (2015) "The Effect of Return on Equity (ROE) and Return on Investment (ROI) on Trading Volume" *Procedia - Social and Behavioural Sciences*, 211, 896-902.
- Idawati, W. and A. Wahyudi (2015) "Effect of Earning Per Shares (EPS) and Return on Assets (ROA) against Share Price on Coal Mining Company Listed in Indonesia Stock Exchange" *Journal of Resources Development and Management*, 7, 79-91
- IFRS Standards: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/>
- Lesáková, L. (2007) "Uses and limitations of profitability ratio analysis in managerial practice", 5th International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking, Budapest, June 1-2.
- Madhav, N., Oppenheim, B., Gallivan, M. Mulembakani, P., Rubin, R. and Wolfe, N. (2017) "Pandemics: risks, impacts, and mitigation" *Disease Control Priorities: Improving Health and*

Reducing Poverty (3rd edition), *The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank*.

- Mankin, J. A. & J. J. Jewell (2010). A Sorry State of Affairs: The Problems With Financial Ratio Education. Unpublished working paper.
- Pradhan, R. S. and Y. R. Gautam (2019) "Impact of Liquidity Management on Bank Profitability in Nepalese Commercial Banks", *Srusti Management Review*, 12(1), 57–67.
- Santaeulalia-Llopis, R. (2008) "Aggregate effects of AIDS on *development" (2008). *Dissertations available from ProQuest*. AAI3328646.
<https://repository.upenn.edu/dissertations/AAI3328646>
- Santaeulalia-Llopis, R. (2008) "Aggregate effects of AIDS on development" *Washington University in St. Louis*, Working Paper.
- Tam, T., Khan, M., Legido-Quigley, H. (2016)"Where economics and epidemics collide: migrant workers and emerging infections" *Lancet*, 388 (10052) , pp. 1374-1376
- Warren, M. (2020) "The impact of coronavirus will spread to financial reporting" HLB Mann Judd Advisory and accounting, available online at: <https://www.hlb.com.au/the-impact-of-coronavirus-will-spread-to-financial-reporting/> (accessed in 7 July 2020 @ 9:55 pm)